باريس: على الحكومة اللبنانية «التحرك سريعاً» لوضع إصلاحات عميقة وجريئة

باريس – «وكالات»: جددت فرنسا دعوتها الحكومة اللبنانية الجديدة إلى «التحرك سريعا لتلبية تطلعات» الشعب، وذلك غداة نيلها الثقة في البرلمان.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، إن «على عاتق هذه الحكومة التحرك سريعا لتلبية التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعبّر عنها اللبنانيون منذ عدة أشهر».

ومنح المجلس النيابي اللبناني الثلاثاء الثقة للحكومة الجديدة رغم احتجاجات متظاهرين حاولوا عرقلة وصول النواب إلى البرلمان، واندلعت مواجهات بينهم وبين القوى الأمنية.

ويشهد لبنان منذ 17 أكتوبر الماضي، تظاهرات غير مسبوقة ضد الطبقة السياسية التي يتهمها اللبنانيون بالفشل في إدارة الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة.

وأكد رئيس الحكومة حسان دياب أن حكومته تتبنى «مطالب الانتفاضة الثورة التي أحدثت زلزالا في البلد»، وتعهد «بإنجاز خطة طوارئ قبل نهاية فبراير» الجاري.

وبعدما برز مطلب تشكيل حكومة تكنوقراط تجمع وزراء مستقلين تماما عن الطبقة السياسية، فإن الفريق الحكومي الجديد تشكل على إثر مباحثات طال أمدها بين أحزاب تملك غالبية مقاعد البرلمان، خاصة حزب الله الموالي لإيران والتيار الوطني الحر الذي أسسه رئيس الجمهورية ميشال عون.

وأشارت وزارة الخارجية الفرنسية إلى أن المجتمع الدولي «ينتظر إصلاحات عميقة وجريئة من قبل السلطات اللبنانية، خاصة في ما يتعلق بالشفافية الاقتصادية، والقدرة على التحمل الاقتصادي والمالي، ومكافحة الفساد، واستقلال القضاء».

الحكومة اللبنانية الجديدة بعد نيل ثقة مجلس النواب

وربط أبرز داعمي لبنان بعد اجتماع في باريس في ديسمبر، أي دعم مالي بتشكيل حكومة «فعالة وذات مصداقية».

وذكرت الخارجية الفرنسية بأن «فرنسا تبقى إلى جانب اللبنانيين، كما فعلت دوما»، مضيفة أنها تؤكد مجددا «تمسكها بسيادة واستقرار وأمن لبنان الذي لا بد من فصله عن التوترات والأزمات الإقليمية».

ويعاني لبنان من حجم ديون يقارب 92 مليار دولار، ما يوازي 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة من بين الأعلى في العالم.

من ناحية أخرى سيكون على الدولة اللبنانية دفع مستحقات سندات «اليوروبوند» السندات التي باعتها قبل أعوام ديونا تستحق في مواعيد محددة لدفعها، استحقاق هذه المرة يمكن أن يهز الاقتصاد اللبناني الواقف على حافة الهاوية بفعل سياسات حكوماته التي تغاضت عن ميليشيات حزب الله، واعتداءاتها الإقليمية والخارجية، التي أدت مع الفساد، والهدر بلبنان إلى الانهيار.

فالأزمة اللبنانية اليوم، متعددة الأسباب أدت إلى نقص بالتحويلات الخارجية لتغطية نفقات عديدة منها الشخصي، مما يملك المواطنون، ومنها العام أي لشراء مواد أولية مثل النفط والدقيق، وغيرها من التحويلات لشركات خاصة، لتغطية نفقات السوق الاستهلاكية.

ولكن، كما يبدو في بيروت، فإن السلطة التي تتابع عملها كأنها ليست في أزمة ولا تواجه انهيارا اقتصاديا تحاول شراء الوقت داخليا وخارجيا، دون إصلاحات حقيقية وجذرية، خاصة في مجال إعادة المال المنهوب، ومنع المصارف من دفع التحويلات «الخوة أو الأتاوة» المالية لحزب الله، لوقف تفجيراته لمراكز أهل السلطة، ووقف سلطة «الدولة داخل الدولة» أي حزب الله وحلفائه الذين يسيطرون على معابر تهريب كبيرة في المرفأ والمطار، وكذلك نحو خمسين معبرا حدوديا مع سوريا.

ومع اقتراب موعد دفع لبنان الديون لحاملي سندات اليوروبوند، بدأت الثقة الدولية في قدرة الحكومة في على الوفاء بالالتزامات الداخلية والخارجية في التراجع، ولذلك فإن الدولة اللبنانية لن تجد أحدا، إذا قررت صدار سندات جديدة للحصول على المال أو سداد مستحقات، ليستثمر في الأوراق المالية ما يعني أن الاقتصاد اللبناني سيعاني من عجز إضافي، وتراجع ونقص أكبر مع كل تبعات ذلك من بطالة وفقدان إضافي للعملة الأجنبية، لتكر سبحة انهيار الليرة.

فالمؤسسات الحكومية توقفت إيراداتها الفعلية، بسبب نقص الاقتصاد وعجزه، وبسبب الفساد الذي ينهب المال العام، والتهريب المستمر على يد حزب الله الذي يحرم الحكومة من مليارات الدولارات من الضرائب.

والمشكلة أن الدولة اللبنانية لم تفاوض المؤسسات الدولية لتأخير دفع سندات «اليوروبوندز» لحامليها، ما يعني أنها مجبرة على دفع المبالغ المستحقة في أوقاتها، وإلا فإنها ستتحول إلى «دولة فاشلة» ليكون ثمن ذلك كبيرا على بلد مثل لبنان.

وإذا دفعت هذه المستحقات في 9 مارس فإن صندوق المصرف المركزي سيصبح شبه فارغ من العملات الصعبة، ما يعني نقص الوقود، وانقطاعه، وكذلك القمح وغيره من المواد الرئيسية الأخرى، وبالتالي انهيار العملة.

أنها دوامة ستعصف باللبنانيين، فرجال السياسة هربوا أموالهم قبل أشهر إلى الخارج، أما حزب الله فتصله «مكافآته» من طهران، ليؤمن الرواتب لعناصره الذين يحملون السلاح.

وأمام هذا الوضع يقترح مصرفيون، دفع المستحقات للمؤسسات الدولية على أن يجري التفاوض مع المصارف المحلية على هيكلة الديون، أو جدولتها شرط منعها من بيع هذا الدين للصناديق الخارجية.

إنها دوامة مستمرة تلك التي يتحدث عنها المتخصصون، فصندوق مال الدولة نبت فيه العشب أي أنه جف من احتياطي العملات الأجنبية، وتبخرت أموال المودعين بشكل رسمي بعد اختفاء العملات الأجنبية وتحولت ودائعهم إلى العملة اللبنانية، التي ستتحول بدورها إلى رزم ورقية مكدسة لا تفيد إلا للتدفئة بدل الغاز.

إنها سلطة ضائعة اقتصاديا، تحاول شراء الوقت، ولكن الوقت مثل السيف، حاد وقاطع، والبنوك تدفع «الأتاوة» لحزب الله وتبتز الدولة باشتراط تأخير الاستحقاقات المالية، ما يعني أن على الحكومة استبدالها بحصص من الملكية العامة تحت مسمى شراكة بين القطاعين العام والخاص.

إخلاء 3 مساجد في ألمانيا بسبب تهديدات إلكترونية

سيارة شرطة ألمانية أمام مسجد

برلين – «وكالات»: أخلت السلطات الألمانية في ولاية شمال الراين فيستفاليا، 3 مساجد بسبب تهديدات.

وأعلنت الشرطة أن المساجد التي تقع في مدن إيسن، وأونا، وهاغن تلقت بعد ظهر الأربعاء، رسائل إلكترونية تحوي تهديدات.

وقال متحدث باسم الشرطة: «أخلينا المباني المتضررة، ولم يؤد الأمر إلى أضرار حتى الآن»، وأضاف أن الشوارع المحيطة بالمساجد أغلقت لتجنب أي تهديد محتمل للمارة ووسائل النقل.

وأغلق شارع يزدحم بحركة المرور في إيسن، وتواصل الشرطة الانتشار حتى مساء أمس.

الصين تقيل رئيس مقاطعة هوبي وسط تفشي كورونا

بكين – «وكالات»: استبدلت السلطات الصينية، رئيس اللجنة الإقليمية للحزب الشيوعي في مقاطعة هوبي، بؤرة تفشي فيروس كورونا المتحور، الذي تسبب في تكثيف الضغط الشعبي على قيادة البلاد، بمسؤول آخر.

وذكر تلفزيون الصين المركزي أن جيانغ تشوليانغ، لم يعد يشغل أي مهام وظيفية في لجنة الحزب بالمقاطعة.

وأقالت السلطات الصينية أيضا المسؤول الأول في كل من هونغ كونغ وماكاو على خلفية فيروس كورونا.

وجيانغ هو أبرز مسؤول تتم معاقبته بسبب تعامل الحكومة المحلية مع تفشي فيروس كورونا.

وجرى استبدال جيانغ، بعمدة شنغهاي السابق ينغ يونغ.

ويأتي هذا الإعلان بعد أيام من قيام الصين بفصل اثنين من المسؤولين عن لجنة الصحة في هوبي.

برلمانيون روس يقترحون وسيلة أخرى لبقاء بوتين في السلطة

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

موسكو – «وكالات»: ذكرت وسائل الإعلام الروسية أن النواب في مجلس الدوما، الغرفة السفلى في البرلمان الروسي، اقترحوا وسيلة أخرى لبقاء الرئيس فلاديمير بوتين في دوره الرسمي، بعد انقضاء ولايته الحالية بعد 4 أعوام.

وذكرت وكالة أنباء تاس الروسية أن مجموعة من النواب قدموا مسودة قانون من شأنها أن تمكن أي رئيس سابق من أن يصبح عضوا مدى الحياة في المجلس الفيدرالي، الغرفة العليا في البرلمان الروسي.

وتناوب بوتين على السلطة رئيسا، أو رئيس وزراء منذ عقدين، فيما تنتهي ولايته الحالية في 2024 وهو الرئيس الروسي أو السوفيتي الأطول جلوسا على كرسي الرئاسة منذ الزعيم جوزيف ستالين.

واقترح بوتين تغييرات على الدستور في خطابه الخاص بحالة الأمة في الشهر الماضي، داعياً إلى إصلاح قيادة البلاد.

ومن شأن التغييرات أن تعطي مزيداً من السلطة لرئيس الوزراء، ومجلس الدولة الاستشاري ما أثار التكهنات بأنه قد ينتقل إلى أحد هذين الدورين.

وأصر بوتين على ضرورة البت في مسودة القانون من خلال استفتاء وطني.

وتشمل التعديلات وضع حد أدنى للأجور، ومخصصات المعاشات القائمة على أساس كلفة المعيشة، وهي الجوانب التي يمكن أن تساعد في إقناع الشعب بالتصويت لصالحها.

النرويج تعتزم تسليم إيطاليا الكردي الملا كريكار

الملا كريكار أمام محكمة في النرويج

«وكالات»: أعلنت وزارة العدل النرويجية، الأربعاء، أنها تعتزم تسليم السلطات الإيطالية إسلاميا من كردستان العراق أدين بالإرهاب.

وأوضحت الوزارة أنها، وبعد مراجعة طلب التسلم من السلطات الإيطالية الصيف الماضي، انتهت إلى توفر شروط تسليم الملا كريكار.

ونوهت الوزارة إلى أنه يمكن الطعن في القرار أمام ملك البلاد في غضون 3 أسابيع.

كان محامي كريكار أعلن في الأشهر الماضية أنه يعتزم الطعن بكل السبل المتاحة في قرار تسليم موكله إذا صدر، ويعيش كريكار في النرويج منذ 1991، وقضت محكمة إيطالية غيابيا في يوليو الماضي بسجنه 12 عاما لإدانته بإدارة شبكة على صلة بتنظيم داعش الإرهابي.

وقبضت السلطات النرويجية عليه، عقب قرار المحكمة الإيطالية.

وزير العدل الأمريكي يوافق على الإدلاء بشهادة أمام الكونغرس

ترامب يحذر مجلس الشيوخ: هذا ليس وقت الضعف مع إيران

واشنطن – «وكالات»: حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مجلس الشيوخ الأربعاء من الموافقة على قرار يحد من قدرته على شن حرب على إيران، قائلا إن القرار سيبعث «بإشارة سيئة للغاية»، ويتيح لطهران التصرف دون رادع.

وقال ترامب على تويتر: «من المهم جداً لأمن بلدنا ألا يصوت مجلس الشيوخ بالموافقة على قرار صلاحيات الحرب الخاص بإيران. نقوم بعمل جيد جداً مع إيران، وهذا ليس الوقت المناسب لإظهار الضعف».

وكان الديمقراطيون قالوا في الشهر الماضي إنهم يملكون الأصوات الكافية في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون، لإقرار الإجراء الذي سيفرض على الرئيس الحصول على موافقة الكونغرس قبل أي عمل عسكري ضد إيران.

من ناحية أخرى وافق وزير العدل الأمريكي بيل بار، على الإدلاء بشهادته في الكونغرس، وسط مزاعم عن ارتكابه تجاوزات في وزارته بهدف توفير الدعم السياسي للرئيس دونالد ترامب، بحسب ما أفادت اللجنة القضائية في مجلس النواب الأربعاء.

وسيدلي بار بشهادته أمام اللجنة القضائية في 31 مارس بعد رفض استمر على مدى عام كامل، وأرسلت اللجنة رسالة بهذا الخصوص إلى وزارة العدل لتأكيد ما تم التوافق عليه.

وعكست الرسالة التي وقعها رئيس اللجنة جيري نادلر وعدة أعضاء ديموقراطيين وجود مخاوف عميقة تحيط بسلوك بار في قضايا قانونية متعلقة بالرئيس.

وتوجهت الرسالة إلى بار بالقول: «منذ أن تولى الرئيس ترامب منصبه، حذرناك وسلافك مرارا من أن إساءة استخدام نظام العدالة الجنائية لأغراض سياسية يشكل خطرا على ديمقراطيتنا، إضافة إلى أنه غير مقبول من قبل اللجنة القضائية في مجلس النواب».

واستشهدت الرسالة بتصرفات من «الأسبوع الماضي» تضمنت قرار بار نقض طلب مدعين عامين في وزارته لعقوبة قاسية بحق المستشار السياسي الجمهوري روجر ستون، الذي أدين بالكذب على الكونغرس والتلاعب بالشهود، وسعى بار لخفض العقوبة في ظل مزاعم عن تعرضه لضغوط من قبل ترامب.

وأدى هذا التدخل إلى تنحي أربعة مدعين عامين في الوزارة الثلاثاء عن هذه القضية في اعتراض واضح على التدخلات السياسية.

وأشارت الرسالة أيضاً إلى ما كشفه بار عن فتحه لقناة خاصة داخل الوزارة لجمع معلومات حول تحقيقات متعلقة بأوكرانيا، وهي الدولة التي كانت في قلب قضية محاكمة ترامب في مجلس الشيوخ.

وشككت اللجنة أيضاً في إقالة المدعية العامة الفدرالية في واشنطن جيسي لو مؤخرا، وهي أشرفت على مقاضاة ستون بالإضافة الى رئيس حملة ترامب الانتخابية لعام 2016 بول مانافورت ومستشاره السابق للأمن القومي مايكل فلين.

ولم يتحدث بار علناً حول أي من هذه القضايا التي أغرقت وزارته في حالة من الاضطراب.

ونفى ترامب أن تكون تغريداته الداعمة لبار والتي تهاجم طلب عقوبة مشددة بالسجن لستون من 87 الى 108 شهرا بمثابة تدخل سياسي.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

أمريكا تبدأ إعادة تنظيم قواتها في أفريقيا

واشنطن – «وكالات»: أعلنت الولايات المتحدة الأربعاء، عن خطة أولية لتنظيم وجودها العسكري في أفريقيا، ما أثار القلق من خفض واشنطن لقواتها التي تقاتل الإرهابيين في القارة السمراء.

وقال مسؤولون في البنتاغون، إن التعديل الأول سيشهد استبدال جزء من فرقة مشاة تضم نحو 800 جندي بعدد مماثل من المتدربين والمستشارين العسكريين لدعم القوات المحلية في «الدول الأفريقية».

وأكد قائد القوات الأمريكية في إفريقيا الجنرال روجر كلوتييه للصحافيين «الرسالة التي أنقلها إلى شركائي الأفارقة هي أننا لن نغادر»، مضيفا «نحن لا زلنا على التزامنا».

وهذه هي الخطوة الأولى للمراجعة الشاملة التي يقوم بها البنتاغون لانتشار القوات الأمريكية حول العالم، في محاولة للمواءمة بين هذا الوجود وأولويات الدفاع الأمريكية التي تصنّف الصين وروسيا كتهديدين رئيسيين.

وهذا قد يعني خفض انتشار القوات الأمريكية المخصصة لمواجهة التهديد الذي يشكله المتطرفون، بما في ذلك في إفريقيا.

لكن البنتاغون متنبه أيضاً لعدم ترك فراغات في مناطق معينة، كما هو الحال في إفريقيا، يمكن أن يستغله الصينيون أو الروس لإيجاد موطئ قدم ذي قيمة استراتيجية.

وتنشر الولايات المتحدة نحو 6000 جندي في أفريقيا، بينهم 800 في غرب أفريقيا و500 من القوات الخاصة في الصومال، إضافة إلى عدد غير محدد في قاعدة جوية في النيجر.

وتعتمد الولايات المتحدة في عملياتها الميدانية في غرب أفريقيا على القوات الفرنسية بشكل خاص وسائر القوات الإفريقية المختلفة، لكن الاستراتيجية الأمريكية تحولت في الغالب إلى «احتواء» الجماعات المتطرفة بدلا من تدميرها.

وذكر المفتش العام في البنتاغون في تقرير حديث حول عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية في إفريقيا أن «التهديد الإرهابي في أفريقيا لا يزال مستمرا، وفي العديد من الأماكن آخذ في النمو».